

الجامعة العربية الأمريكية – كلية الدراسات العليا 2020م

حوكمة شركات التأمين في فلسطين

وفاء حسن أحمد جبر

<http://repository.aaup.edu/jspui/handle/123456789/2820>

تقييم طرق عرض النتائج ومدى اتفاقها مع الأدبيات وشرح أسباب الاتفاق وإيضاح الأسباب

- أظهرت نتائج الدراسة النهائية توافقًا ملحوظًا مع الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، خصوصًا تلك التي ركزت على واقع الحوكمة في السياقات العربية والفلسطينية تحديدًا، فقد بينت الدراسة أن شركات التأمين العاملة في فلسطين تواجه تحديات متعددة في تطبيق مبادئ الحوكمة، ومن أبرز هذه التحديات: غياب الإلزام القانوني، ضعف الإشراف الرقابي من قبل هيئة سوق رأس المال، وقدم مدونة الحوكمة وعدم تحديثها بما يتوافق مع المعايير الدولية الحديثة.
- هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل دراسة نجم (2022)، وتلاحمة (2018)، وسكر (2023)، وهي دراسات أشارت إلى وجود خلل بنيوي وتشريعي يعوق التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الفلسطينية.
- عززت الباحثة هذا الاتفاق من خلال الإشارة المباشرة إلى تلك الدراسات، والاستشهاد بنتائجها في أكثر من موضع داخل الفصل الثالث.
- تناولت الباحثة الأدبيات الدولية، لا سيما تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأشارت إلى الفجوة بين ما تنص عليه تلك المعايير وبين ما هو مطبق فعليًا في الواقع الفلسطيني، مما يعكس توافقًا بين النتائج والنقاش النظري العالمي حول ضرورة وجود أطر قانونية ملزمة لتحقيق الحوكمة الفعالة.
- رغم أن الباحثة أشارت إلى أسباب هذا الاتفاق بوضوح نسبي، مثل القصور التشريعي وضعف تطبيق القوانين ومحدودية الدور الرقابي، إلا أن التحليل ظل محصورًا في البعد الوصفي، ولم يتوسع بالشكل الكافي في تفكيك الأسباب وربطها بالنظريات أو السياق البنيوي للمجتمع الفلسطيني، فعلى سبيل المثال،

لم يتم تحليل كيف تؤثر بيئة عدم الاستقرار السياسي أو ثقافة الإدارة التقليدية في مؤسسات التأمين على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

- لم تُقدّم الباحثة مقارنات تفسيرية كافية بين نتائج الدراسة الحالية وبعض الدراسات الأخرى التي تناولت تطبيق الحوكمة في بيئات مختلفة، كالأردن أو الجزائر، وذلك لتبيان لماذا قد تتشابه أو تختلف النتائج في السياقات المختلفة.

- ومن ناحية أخرى، لم تُبرز الباحثة بشكل كافٍ الجوانب التي قد تكون اختلفت فيها نتائج الدراسة عن الأدبيات السابقة.

- كما لم تتناول حالات النجاح الجزئي أو المحدود في بعض شركات التأمين الفلسطينية التي أظهرت التزاماً أعلى من المتوقع، وكان من الممكن أن يشكل ذلك فرصة لتحليل أسباب التفوق المؤسسي النسبي لدى بعض الشركات.

- غاب استخدام الأطر النظرية بفعالية في تفسير النتائج، رغم الإشارة إليها في الإطار النظري للدراسة، مثل نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح التي كان بالإمكان توظيفها لفهم سلوك الشركات والإدارة التنفيذية بشكل أعمق.

الخلاصة

- يمكن القول إن النتائج النهائية للدراسة جاءت متسقة بدرجة جيدة مع ما هو مطروح في الأدبيات السابقة.

- تم عرض أوجه هذا الاتفاق بشكل واضح ومدعوم بأمثلة واقعية ونتائج رقمية.

- تفسير هذا الاتفاق بقي ضمن حدود التحليل الوصفي دون التعمق في الأسباب الجذرية.

- غاب التفاعل مع الأطر النظرية والمقارنات التفسيرية التي من شأنها تعميق الفهم وتحسين جودة التحليل.

- كان من الممكن تعزيز هذا الجانب بتوسيع الربط بين نتائج الدراسة وسياقاتها المؤسسية، الاقتصادية، والثقافية، مع توظيف أكبر للنظريات والنماذج المعاصرة في حوكمة الشركات لتقديم تحليل أكثر نضجاً وشمولية.

الجامعة العربية الأمريكية – كلية الدراسات العليا 2024م

المسؤولية المدنية للمحامي المناب – دراسة مقارنة

فراس صايل خضر وشاحي

<http://repository.aaup.edu/jspui/handle/123456789/2925>

تقييم طرق عرض النتائج النهائية ومدى اتفاقها مع الأدبيات وشرح أسباب الاتفاق أو الاختلاف

- أظهرت نتائج الدراسة النهائية بشأن المسؤولية المدنية للمحامي المناب اتساقاً نسبياً مع الأدبيات القانونية التي تناولت موضوع الوكالة، الإنابة، والمسؤولية المدنية، سواء من منظور الفقه المدني أو من خلال الاجتهادات القضائية.
- ركزت الدراسة على تحليل العلاقة القانونية بين المحامي الوكيل (الأصيل) والمحامي المناب، ومدى قيام المسؤولية المدنية في حال وقوع خطأ مهني من قبل المناب أثناء أدائه لمهامه بالنيابة عن الوكيل، وقد تبين من النتائج أن المحامي المناب يلتزم قانونياً ببذل عناية، وليس بتحقيق نتيجة، وهو ما يتماشى مع ما ذهب إليه فقهاء القانون المدني، أمثال السنيهوري، الذين اعتبروا أن التزام المحامي هو التزام ببذل عناية لا تحقيق غاية.
- وقد دعمت الدراسة نتائجها بالإشارة إلى مواد قانونية وتشريعات معمول بها في فلسطين والأردن، إلى جانب مقارنة جزئية مع القانون المصري، هذا يعكس توافقاً مع الأدبيات التي تناولت فكرة "النيابة" و"المسؤولية التقصيرية والعقدية"، كما وردت في مصادر مثل مجلة الأحكام العدلية، والقانون المدني الأردني، والقانون المصري، بالإضافة إلى استعراض بعض الدراسات السابقة في المجال، وإن كان ذلك بدرجة محدودة.
- وقد عزز الباحث هذا الاتفاق من خلال توظيف نصوص قانونية مباشرة، وأحكام قضائية ذات صلة، مثل قرارات محكمة النقض الفلسطينية والأردنية، مما أضفى على التحليل طابعاً تطبيقياً.
- ورغم أن الدراسة أظهرت نوعاً من الانسجام مع الأدبيات، إلا أن الباحث لم يخصص قسمًا مستقلاً أو تفصيلاً واضحاً يوضح فيه أسباب هذا الاتفاق أو يناقش اختلاف النتائج – إن وُجد – مع الدراسات السابقة، مما أدى إلى غياب البُعد التحليلي العميق الذي يشرح لماذا تتفق هذه النتائج مع السياقات التشريعية أو الاجتماعية الخاصة بكل نظام قانوني. فمثلاً، لم يتم تحليل كيف يمكن للبيئة القانونية

الفلسطينية، التي تتسم بتعدد المصادر القانونية واختلاف المرجعيات، أن تؤثر في طريقة تفسير مسؤولية المحامي المناب مقارنةً بالدول ذات النظام القانوني الموحد.

- كما أن الدراسة أغفلت التطرق إلى بعض المفاهيم التي وردت في الأدبيات الحديثة مثل "مسؤولية العناية القانونية المهنية"، أو "الإطار الأخلاقي والمهني للإنابة"، ولم يتم التوسع في تفسير مدى تطبيق تلك المفاهيم في الواقع العملي، مما يقلل من العمق التفسيري للنتائج، بالرغم من استنادها إلى قاعدة قانونية قوية.

الخلاصة

- يمكن القول إن نتائج هذه الدراسة اتسمت بتوافق مع كثير من الأدبيات القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية والوكالة والنيابة، وخاصة في تحديد نوع التزام المحامي المناب وحدود مسؤوليته.
- قد دعم الباحث هذا التوافق من خلال الرجوع إلى نصوص قانونية وأحكام قضائية، مما أضفى طابعاً تطبيقياً على التحليل.
- إلا أن الدراسة افتقرت إلى معالجة تحليلية مفصلة توضح أسباب هذا الاتفاق أو أي اختلاف محتمل، ولم تستثمر بما يكفي في توظيف الأطر النظرية أو المقارنة مع بيانات قانونية مختلفة لشرح تلك النتائج.
- وبذلك، فإن الدراسة قدمت مساهمة مفيدة من الناحية القانونية، لكنها كانت لتكون أكثر قوة وتأثيراً لو تم دمج التحليل النظري والبيئي بشكل أعمق.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني / 221002181